الفصل السابع عشر
التجارة الخارجية
Foreign Trade

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية International Economic Relations نتيجة لانتقال السلع والخدمات ونتيجة لحركات عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) دولية. إن الأسباب والآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركات السلع والخدمات والعمل ورأس المال دولية تدرس ضمن موضوع الاقتصاد الدولي الذي يتضمن جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود الدولية .

أولا: التجارة الخارجية والتجارة المحلية:

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية من عدة وجوه أهمها [1]:

١- حركات عوامل الإنتاج: Factorial Mobility

تعد عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال أكثر حرية في الانتقال ضمن البلد الواحد بينما تكون حريتها في الانتقال محدودة إلى حد ما بين البلدان، فالعمل مثلا ينتقل في داخل البلد الواحد بسهولة من المناطق ذات الأجر المنخفض إلى المناطق ذات الأجر المرتفع، لكن قيود الهجرة الخارجية تمنع العمل من الانتقال بحرية بين البلدان مع في الانتاجية الحدية للعمل ومعدات الأجور بينها. وإذا كان العمل يستطيع الحركة من الدول منخفضة الأجر إلى الدول مرتفعة الأجر فإن التجارة الخارجية في الأجل الطويل سوف تصحح هذا التعارض، لأن هذا الوضع يشجع على التصدير

---

(1) انظر :

James, Clifford L., Principles of Economics, Ninth edition, (Barnes& Noble, Inc., New York, 1962). pp. 311 312.

من البلد ذي مستويات الأجور المنخفضة وبذا يرتفع الطلب على العمل فيه وترتفع الأجور. وبالنسبة لرأس المال فإنه لا ينتقل بسهولة من بلد لآخر رغم وجود اختلاف في سعر الفائدة، لأن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. وكذلك لسهولة الإشراف على أموالهم في أوطانهم .

٢ - الحواجز المصطنعة: Artificial Barriers

إن أحد الاختلافات الرئيسية بين التجارة الخارجية والتجارة المحلية أنه بالنسبة للأولى تقيم الحكومات حواجز اصطناعية تفيد أو حتى توقف حرية تدفق السلع والخدمات، فهناك التعريفة الكمركية ونظام الحصص ونظام الإجازات أو الحظر أو القيود الإدارية الاعتباطية وغيرها . هذه المعوقات هي التي تفسر لماذا لا تتم المتاجرة بسلع معينة أو أن المتاجرة بها تكون بكميات صغيرة .

٣. الاختلافات النقدية: Monetary differences

كما وتختلف التجارة الخارجية عن المحلية بسبب اختلاف عملات الدول واختلاف نظمها النقدية ، إذ في عملية التبادل بين دولتين ترد مشكلة سعر الصرف بين عملتيهما والاكثر اهمية من اختلاف العملات هو وجود اختلاف في النظم النقدية والمصرفية فكل منهما يمارس سياسات مختلفة بالنسبة لمستويات الاسعار ومقدار الائتمان والاستخدام.

الاختلافات الاخرى:

ان الاختلافات في اللغة والتنظيمات الحكومية والتقاليد التجارية والقوانين تجعل التجارة الخارجية تختلف عن التجارة المحلية، وكذلك فإن العوامل السياسية غالبا ما تكون ذات أهمية كبيرة في هذا الاختلاف، إذ أن كل دولة تشكل وحدة سياسية مستقلة عن الدول الأخرى وبناء على هذا هناك اعتبارات معينة كالأمن الوطني

والاقتصادي والسياسة الخارجية والأهداف والمشاعر الوطنية تلعب دورا كبيرا في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية، فقد تقتضي مصلحة الدولة أن تنتج نوعا من السلع بكلفة أعلى من كلفة استيرادها من الخارج.

وبناء على ما تقدم يفرد فرع خاص في الاقتصاد لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول فحجم تجارة العالم كان قد تزايد خلال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية ليس بالمقدار المطلق حسب بل بالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات الأداء الاقتصادية الأخرى. فمنذ عام ١٩٣٨ وتجارة العالم تتضاعف تقريبا كل عقد من الزمن فقد بلغت صادرات العالم[٢] الكلية في تلك السنة حوالي ٢٤،١ مليار دولار وفي عام ١٩٤٨ بلغت الصادرات العالمية ٥٣،٧ مليار دولار وارتفعت إلى ٩٥،٤ مليار دولار عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٧٠ بلغ ٣١٥،٣ مليار دولار وفي عام ١٩٨٠ قفزت إلى ٢٠١٢،٧ مليار دولار اما في عام ١٩٨٧ بلغت الصادرات العالمية ٢٤٨٠،٤ مليار دولار.

وتختلف اهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من قطر لآخر اذا ما اخذت الاقطار كلاً على انفراد، فبينما تشكل الصادرات في الولايات المتحدة حوالي ٧%

(٢) يشار إلى تجارة العالم بقيمة الصادرات الدولية أو الاستيرادات الدولية لأنه على نطاق العالم إن ما يصدر من دولة معينة هر نفسه ما يستورد من دولة أخرى لذا فمن الناحية المادية تتساوى الصادرات والاستيرادات لكن من ناحية القيمة إن قيمة الاستيرادات تفوق قيمة الصادرات لأن الاستيرادات تتضمن تكاليف الشحن والتامين إضافة إلى كلفة السلع.

من الدخل القومي [٣] فإنها تكون حوالي ٢٣% من الدخل القومي في المملكة المتحدة [٤] بينما تكون في الكويت [٥] اكثر من ٥٠% وان التجارة بالنسبة لجميع البلدان تكون المحدد الرئيس للرفاهية الاقتصادية، لأن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط الانتاج والرفاهية الاقتصادية عموماً، ومع ان الدول تفاوتت في درجة اعتمادها على التجارة الخارجية فإن للتجارة الخارجية بالنسبة للكثير منها دورا هاما في اقتصادها القومي، وأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على ما تصدره من ناحية، لأن انتاجها يتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لذا فلا مناص لها من أن تصدر الفائض من هذا الانتاج وكذلك تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده بسبب افتقارها إلى السلع لا يقوي اقتصادها على انتاجها.

ثالثا: أسباب التجارة الخارجية:

لا يختلف سبب قيام التجارة الخارجية عن سبب قيام التجارة المحلية ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دولية كان أم داخليا ها التخصص The Specialization وتقسيم العمل division of Labor فالانتاج منذ زمن غير قريب سواء أكان على نطاق الأفراد أم على نطاق الدول تغلب عليه صفة التخصص، والدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى وتبيعها بأسعار أقل من

---

(٣) في عام ١٩٨٨.

(٤) في عام ١٩٨٦.

(٥) في عام ١٩٨٤.

انظر في ذلك:

IMP, International Financial Statistics, Vol. XLII, No. 4 (April, 1989) pp. 544, 546, p. 541, pp. 330 332.

تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى او تبادل إنتاجها من السلع والخدمات بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع انتاجها في الداخل أو إنها تنتجها بتكلفة أكثر أو بمقدار أقل من حاجتها. إن سبب قيام التجارة الخارجية هو التخصص الدولي وتقسيم العمل دولية وأن ظاهرة التخصص ترتبط ارتباطا وثيقة بظاهرة التبادل الدولي والتجارة الدولية. وما دام التخصص يؤدي إلى زيادة الانتاج وأن المنتج المتخصص يستخدم جزءا من انتاجه فقط وربما لا يستخدم أي شيء من هذا الانتاج فإن هذا يعني أن الدولة المتخصصة أكثر من حاجتها. وإنها بفعل هذا التخصص سترك انتاج السلع التي ليس لديها نخصص في انتاجها إلى الدول الأخرى ثم يتم التبادل بينهما ولولا التخصص لكانت كل دولة ملزمة بإنتاج كل ما تنتجه من سلع ولما كان هناك موجب لقيام التجارة.

ويعود السبب في قيام التخصص إلى مجموعة العوامل الطبيعية الجغرافية والجيولوجية والمناخية وإلى مجموعة العوامل المكتسبة، مثل كمية ونوعية رأس المال ومهارة السكان العاملين .

فبالنسبة للعوامل الجغرافية نجد أن الأقطار الساحلية تتخصص في صناعة السفن وصيد الأسماك أما العوامل الجيولوجية فتكون سبباً في تخصص الدول في السلع التي تتوفر فيها مصادرها، فدول الشرق الأوسط تخصصت بإنتاج وتصدير النفط والسويد في الحديد، كما أن العوامل المناخية تكون سببا في تخصص الدول بالمنتجات المناسبة لظروفها الجوية، فالمناطق الاستوائية ذات المناخ الحار تهيء الظروف المناسبة الزراعة البن .

وبسبب اختلاف الدول في كمية ونوعية رأس المال نجد أن الدول ذات الرصيد الكبير من رؤوس الأموال تتخصص في انتاج السلع التي يتطلب أنتاجها المزيد منه

فالولايات المتحدة مثلا، تخصصت بصناعة الطائرات في حين لم تستطع الدول النامية التخصص في انتاج هذه السلع الانخفاض دخلها ووجود صعوبة في تنمية رؤوس أموالها الانتاجية. وكذلك يعتمد تخصص الدول على التفاوت في كمية ومهارة سكانها فسويسرا تخصصت بصناعة الساعات والباريسيون بصناعة العطور .

رابعا: نظرية التجارة الخارجية[٦]:

قبل أن نتطرق إلى نظرية التجارة الخارجية سنلقي نظرة على المذهب التجاري كتمهيد لعرض نظريات التجارة الخارجية .

يطلق لفظ المذهب التجاري على الأفكار الاقتصادية التي تبنتها مجموعة من التجار والصيارفة وموظفي الدولة في الفترة المحددة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. فالتجاريون يتبنون الأفكار التي تتضمن بأن الأمة تستطيع أن تنمو وتصبح غنية وقوية من خلال تنمية تجارتها الخارجية فقط، وإن هدفهم الخاص هو تحقيق ما يدعى الآن بميزان تجاري في صالح القطر a favorable balance of trade والميزان التجاري يكون في صالح القطر عندما يبيع القطر سلعة إلى الخارج أكثر مما يشتري منه أو عندما تكون مادرانه السلعية أكثر من استيراداته ، ومن خلال الميزان التجاري الملائم يستطيع القطر أن براعم المعادن الثمينة المتمثلة بالذهب والفضة التي تعد الأشكال الرئيسية للثروة .

لهذا فإن التجاريين يؤيدون الإجراءات التي من شأنها العمل على الصادرات وتقليل الاستيرادات. إن وجهة نظر التجاريين في التجارة الخارجية ما هي إلا توسيع النظرة

---

(٦)انظر في ذلك:

Salvatore, Dominick, International Economics, (Macmillan Publishing Co., New York, 1983). ch. 2-3. pp. 15- 55.

التاجر الفرد لتشمل الدولة ككل، فكما ان كل تاجر يحاول أن يأخذ أكثر مما يدفع إذا أراد أن يحصل على الربح كذلك الأمر بالنسبة للدولة يجب أن تستحوذ على المزيد من الذهب والفضة لتصبح غنية وقوية .

يمكن أن إن الأسباب التي جعلت التجاريين يرغبون في تجميع المعادن الثمينة إذا ما علم بأن التجاريين في الأساس كانوا يكتبون للحكام ولتعزيز قوتهم، فالمزيد من الذهب يمكن الحكام من تكوين جيوش كبيرة وجيدة وهذا يعزز من قوتهم في الداخل ويمكنهم من الحصول على المزيد من المستعمرات، فضلا أن زيادة الذهب تعني زيادة النقود فزيادة النشاط الاقتصادي .

وهكذا فإن التجاريين يدعون إلى تدخل الحكومة في جميع النشاطات الاقتصادية ويدعون إلى القومية الاقتصادية لأنهم يعتقدون بأن الدولة تستطيع الحصول على مكاسب من التجارة إذا كانت على حساب الدول الأخرى فقط .

١ـ النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

نشأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية على أنقاض فلسفة التجاريين وكرد فعل لآرائهم في التجارة ودور الحكومة، وارتبطت بالمذهب الحر الذي ساد في منتصف القرن الثامن عشر نتيجة للتغييرات التي حصلت أثر الثورة الصناعية التي خلقت طبقة جديدة من رجال الأعمال ذوي النفوذ والتي تمكنت من إلغاء القوانين واللوائح والأنظمة للأنشطة الاقتصادية للحصول على المزيد من الكسب والتوسع .

والنظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية عرضت بصبغتها الأولى من قبل ديفيد هيوم David Hume وآدم سميث[٧] Adam Smith في أواخر القرن الثامن عشر وطورت في القرن التاسع عشر من قبل ديفد ريكاردو[٨] David Ricardo وناسو سنيور Nassau Senior وجون ستيوارت ميل[٩] John Stuart Mill وآخرون وأعيدت صياغتها وأصبحت أكثر حداثة في القرن العشرين من قبل فرانك ناوسج Frank W. Taussig . مع ان النظرية لم تفسر التجارة الدولية تفسيرا كاملا لكنها تأكد صحة المزايا الأساسية للتخصص وحرية التجارة.

طبقا للنظرية الكلاسيكية أن البلدان سوف تعظم دخولها الحقيقة إذا ما تخصصت في إنتاج تلك السلع التي تكون أكثر ملائمة للانتاج والتبادل مع منتجات الدول الأخرى، وإن ما ينتجه كل قطر يعتمد على التكاليف الحقيقية للانتاج (التي تقاس بتعبير وقت العمل). فإذا كان البلد (أ) يستطيع إنتاج سلعة معينة بتكلفة حقيقية أقل مما هي عليه في البلدان الأخرى، أي بوقت

---

(٧) يعد آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) مؤسس المدرسة الكلاسيكية وزعيمها بلا منازع ، له كتاب مشهور بعنوان بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم نشر عام ١٧٧٦وهو من أصل اسكتلندي.

(٢) ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) هو علم من أعلام المدرسة الكلاسيكية اشتهر بنظرياته في القيمة والتوزيع والريع والتجارة الخارجية وقد عض نظريته في التجارة الخارجية المعروفة بنظرية الميزة النسبية فيك تابه الموسوم مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة الذي نشر عام ١٨١٧.

(٣) جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) مفكر انكليزي وهو من أبرز الكتاب الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية، نشر أول كتاب له نظام المنطق عام ١٨٤٣ وظهر له كتاب آخر بعنوان بعض القضايا الاقتصادية المعلقة عام ١٨٤٤ وفي عام ١٨٤٨ ظهر كتابه المعروف: أسس الاقتصاد السياسي.

عمل ومواد أولية اقل من غيره ان هذا البلد تكون له ميزة مطلقة an absolute advantage على البلدان الأخرى في انتاج هذه السلعة، وإن معظم البلدان تتمتع بميزة مطلقة في انتاج بعض الأشياء لكن قيام التجارة الدول لا يتطلب بالضرورة أن تكون لكل منها ميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة، فإن بعض الأقطار قادرة على انتاج اي سلعة بتكلفة حقيقية أقل من الأقطار الأخرى لكنها من الممكن أن تحصل على منافع عند استيراد بعض هذه السلع من الأقطار الأخرى التي تنتجها بميزة نسبية أو ميزة مقارنة comparative advantage وتصدير السلعة التي تنتجها هي بميزة نسبية.

ـ نظرية الميزة النسبية :

يقصد بالميزة النسبية أن التعبير عن كلفة انتاج السلعة لا يتم بمقدار الموارد الانتاجية التي استخدمت في انتاجها بل يتم التعبير عن كلفة انتاج السلعة بوحدات من سلع أخرى أي أن المقارنة تتم بين عدد الوحدات من سلعة معينة التي يستطيع مقدار معين من الموارد الانتاجية انتاجها بعدد الوحدات من سلعة أخرى التي يمكن انتاجها بنفس هذا المقدار من الموارد.

لقد اقترنت نظرية الميزة النسبية بديفد ريكاردو الذي بني نظريته في التجارة الدولية على فروض معينة، هي أن التبادل يتم بين بلدين ينتج كل منهما سلعتين فقط، وأن التبادل يتم على أساس المقايضة، وإنه ليس هناك نفقات نقل ولا حواجز كمركية. وأن هناك عنصرة واحدة هو العمل. ففي رأيه أن قيمة أي سلعة تتوقف على مقدار ما يبذل من عمل في انتاجها .

٢. النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

تسعى النظرية الحديثة أحيانا باسم نظرية هكشر – أولين [١٠] باعتبار أن مكشر هو أول من مهد لها وأن النظرية بصيغتها النهائية تمت من قبل بارتل اولين Bertil Ohlin .

طبقاً الأولين أن الأقاليم الجغرافية تختلف (سواء كانت في البلد نفسه ام في البلدان الأخرى) من حيث وفرة وندرة عوامل الانتاج، فإذا ركز الإقليم انتاجه في السلع التي يتطلب انتاجها مقداراً أكبر من عوامل الانتاج المتوفرة نسبية، فإن التجارة ستتم ويستفيد الجميع. لذا فالهند يجب تركز على انتاج السلع التي يتطلب أنتاجها الكثير من العمل الذي هو متوفر نسبية فيها والقليل من رأس المال الذي هو نادر لديها، وإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها الكثير من رأس المال والقليل من العمل نسبية ، أي أن الهند ستتخصص في السلع كثيفة العمل و الولايات المتحدة الأمريكية في السلع كثيفة راس المال. وفي هذه الحالة ستكون الكلفة النقدية للوحدة الواحدة من السلع عند حدها الأدنى وبذا تكون التجارة ممكنة ومبنية على اختلاف السعر، لذا فإن الولايات المتحدة ستنتج مثلا السيارات الرخيصة بسبب وفرة رأس المال ومهارة العاملين وإن البرازيل ستنتج القهوة الرخيصة بسبب وفرة العمال أمير الماهرين والمناخ الملائم والتربة المناسبة .

وباختصار يمكن صياغة النظرية الحديثة في التجارة الدولية كما يأتي :

([١٠]) هكشر هو اقتصادي سويدي نشر عام ١٩١٩ مقالة بعنوان: «أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل بين فيها الخطوط العامة لما عرف فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية، وإن هذه المقالة نفحت من قبل الاقتصادي السويدي أولين ١٩٣٣ الذي نشر كتابة بعنوان: التجارة الإقليمية والتجارة الدولية، وقد عرفت النظرية فيما بعد بنظرية مكشر – أولين.

إن البلد يتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفة لعوامل الانتاج الرخيصة والمتوفرة نسبيا ويستورد السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفة لعوامل الانتاج الغالية والنادرة فيها نسبيا .

خامسا: ميزان المدفوعات وسعر الصرف:

١. ميزان المدفوعات: Balance of Payments

تعريفه: هو سجل إحصائي مختصر لجميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين residents (الحكومة والأفراد والمشروعات) في بلد معين وبين المقيمين في الخارج من حكومات وأفراد ومشروعات خلال سنة. وهو مؤشر لتعريف الحكومة بتغيرات المركز الاقتصادي للدولة في الاقتصاد العالمي.

و ميزان المدفوعات يتضمن ما يدفع أو يتسلم جراء شراء وبيع السلع أو ما يسمى بالفقرات المنظورة visible items يتضمن أيضا دفع أو يتسلم من جراء وشراء وبيع الخدمات أو ما تدعي بالفقرات غير المنظورة invisible items إضافة إلى معاملات رأس المال أي الإقراض والاقتراض الدولي كما يبين حركات الذهب .

. تنظيم ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات عادة إلى جانبين، جانب دائم credit وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي ومن أمثلة ما يسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد والأرباح الناجمة من قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، وقيم الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات النقل والنامين وما شابه ذلك وتسجل فيه

أيضا رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج وكذلك قيم الذهب المصدر إلى الخارج وما إلى ذلك .

أما الجانب الآخر فهو الجانب المدين Debit وهو الذي تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلزم الدولة بأن تؤدي المدفوعات إلى الخارج، ومن أمثلة ما يسجل من معاملات في هذا الجانب، قيم استيرادات السلع من الخارج وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين، كذلك الفوائد والأرباح المدفوعة للأجانب ورؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل الوطنية المصدرة بقصد الاستثمار في الخارج وقيم الذهب المستورد من الخارج.

ومن الناحية النظرية تتساوى قيم المعاملات الاقتصادية في الجانب الدائم مع القيم المسجلة في الجانب المدين بسبب أتباع طريقة القيد المزدوج عند تسجيل الفقرات في ميزان المدفوعات.

ـ البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات :

إن تقسيم ميزان المدفوعات إلى جانبين دائن ومدين لا يبين أكثر من حقوق الدولة على العالم الخارجي أو حقوق العالم الخارجي على الدولة، وإن هذا التقسيم ربما يكون نافعة لأغراض إحصائية، لكن إذا ما أريد الميزان المدفوعات أن يكون أكثر من مجرد بيانات مختصرة عن المعاملات الاقتصادية للبلد ينبغي أن يصنف تصنيفاً آخر ما هو مبين في البنود التالية التي تظهر في ميزان المدفوعات النموذجي:

أـ المعاملات الجارية: Current Transactions

وهذه المعاملات تتضمن الصادرات والاستيرادات من السلع (تجارة السلع والصادرات والاستيرادات من الخادمات (تجارة الخدمات) يوطلق على تجارة

السلع مصطلح الصادرات والاستيرادات السلعية مصطلح الميزان التجاري وعلى الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع مصطلح صافي الميزان التجاري أما تجارة الخدمات فيطلق عليها الصادرات والاستيرادات غير المنظور، وتتضمن الصادرات من الخدمات، خدمات السياحة والنقل والتأمين والخدمات المصرفية والمالية التي يؤديها المقيمون للأجانب أما الاستيرادات فتتضمن مثل هذه الخدمات التي يؤديها الأجانب للمواطنين.

إن الأهمية الأساسية لحساب المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات هو جانب الان يمثل بخل البلد من المصادر الدولية وفي جانبه المدين بمثل إنفاق البلد على السلع والخدمات الأجنبية.

ب. المعاملات الرأسمالية Capital Ransactions

ويتضمن هذا البند حركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل الداخلة البلد والخارجة منه، وفي هذا البنيه من الممكن أن يكون البلد دالا بالنسبة لحساب رؤوس الموال طويلة الأجل ومدينة في حساب رؤوس الأموال القصيرة الأجل في الوقت نفسية. إن فترة التمييز بين رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل عادة ما تكون سنة، فالحملات والودائع والحوالات وحسابات الوسطاء والفروض تحت الطلب وكل ما يستحق الدفع خلال مدة تقل عن سنة تصنف ضمن رؤوس الأموال القصيرة الأجل، أما الاستثمارات المباشرة في الخارج وغيرها والتي تزيد مدة إعادتها من السنة فتعتبر من قبل رؤوس الأموال الطويلة الأجل .

ج . حركات الذهب: Gold Movement

مع أن الذهب له قيمة كلمة لكن له أهمية خاصة في هذا المجال لأنه واسطة تبادل دولية، لذا فإنه يعامل معاملة مستقلة في ميزان المدفوعات وتعلق على حركات

الذهب النقدي أهمية كبيرة في ميزان المدفوعات لأنه يمثل بالنسبة لجميع البلدان رصيداً احتياطياً يمكن استخدامه في أي وقت الشراء عملات أجنبية إضافية عند الحاجة ما دام قابلا للتحويل بحرية إلى اية عملة أخرى .

٢. سعر الصرف: The Rate of Exchange

طبيعته وأهميته:

ما دامت الأقطار تستخدم عملات مختلفة فإن أي معاملة اقتصادية بينها تتطلب مدفوعات وهذه بالضرورة تتضمن تحويل إحدى هذه العملات إلى الأخرى بالسعر السائد أو سعر الصرف، وسعر الصرف ما هو إلا نسبة مبادلة العملة بالعملات الأخرى أو هو ثمن عمله بوحدات من عمله أخرى.

سادساً: السياسة التجارية:

١ـ مفهوم السياسة التجارية:

هي مجموعة القيود والتنظيمات التي تتعلق بتجارة الدولة، فكل دولة تفرض بعض القيود على حرية تدفق التجارة الدولية ولكل سياسة تجارية مجموعة من الادوات التي تؤثر من خلالها في نمط التجارة مع الخارج وحجمها مثل التعريفة الكمركية ونظام الحصص والاغراق غير ان التعريفة الكمركية تعد اكثر ادوات السياسة التجارية اهمية.

٢ـ انواع السياسة التجارية:

تنقسم السياسة التجارية عادة إلى نوعين، سياسة حرية وسياسة حماية التجارة، وحرية التجارة هو اصطلاح يطلق على الذي لا تتدخل فيه الدولة العلاقات التجارية الدولية. أما حماية التجارة فيقصد بها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها للتأثير

في حجم المبادلات الدولية واتجاهها وتسويتها، والحماية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . إن سياسة التجارة أو سياسة الحماية هي ليست غاية بحد ذاتها إنما تعتبر التحقيق هدف معين. وإذا كان البعض يفضل سياسة حرية التجارة هذا لا يعني يرفض سياسة الحماية ولكن لأن الحرية، حسب تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة أو مفضلة لديهم على أخرى. وكذلك الحال في حالة سياسة الحماية. ولكل من أنصار التجارة أو حماية التجارة حججه المختلفة التي تدعوه لاتباع السياسة التجارية أو تلك.

٣- أدوات السياسة التجارية:

أ- التعريفة الكمركية: Tarifs

هي رسم أو ضريبة تفرضها الحكومة على سلع خاصة مستوردة بعض الأحيان تفرض على السلع المصدرة إلى الخارج وتفرض الرسوم أما بقصد الحصول على الإيرادات أو بقصد الحماية، فالرأس تكون مرتفعة كثيراً لتحديد حجم التجارة الخارجية التي تدخل والمنافسة للانتاج المحلي، أو لمنعها تماما. والتعريفة الكمركية قد نوعية specific أي تفرض على نوع السلعة أو قيمية advalorem أي تفرض على قيمة السلعة المستوردة كما هو في قوائم الاستيراد بغض النظر عن نوع السلعة أو قيمتها. أو إنها تكون مكونة من كلا النوعين وتسمى مركبة compound duties. وعندما تفرض التعريفة الكمركية على سلعة معينة فإنها تؤدي إلى رفع سعر تلك السلعة فيقل الاستهلاك من هذه السلعة بسبب ارتفاع سعرها وتقل الاستيرادات منها ويرتفع الانتاج المحلي لأن ارتفاع سعر السلعة سيشجع المنتجين المحليين على زيادة انتاجها .

ب - نظام الحصص: Quotas

الحصة هي قيد كمي مباشر على مقدار السلعة المسموح باستيرادها أو بتصديرها وأن حصص الاستيراد أكثرها شيوعا فالدولة تحدد استيراد سلعة معينة عن طريق تحديد حصة معينة أو تخصيص مبلغ معين لاستيرادها خلال مدة معينة .

تستخدم حصص الاستيراد لحماية الصناعة المحلية أو الزراعة أو الأسباب تتعلق بميزان المدفوعات وقد استخدم هذا النوع من السياسة التجارية بشكل واسع جدا من قبل أقطار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد أن بدأ تيار المنتجات الزراعية يندفق على هذه الأقطار ذات التعريفة الكمركية المعتدلة .

ج - الإغراق: Dumping

الإغراق هو تصدير السلعة وبيعها في الخارج بأسعار تقل عن تلك التي تباع بها في الداخل، والإغراق قد يكون دائمية بسبب التمييز الاحتكاري في الأسعار دولية فالمنتج المحتكر في السوق المحلي يتمكن من أتباع سياسة التمييز الاحتكاري بسبب الاختلاف في مرونات الطلب في الداخل عنها في الخارج. وقد يكون الإغراق بقصد استبعاد المنافسين، وهو بيع السلع بأقل من تكاليفها أو بسعر منخفض في الخارج بقصد استبعاد المنافسين الأجانب للتحكم بسعرها بعد ذلك. وقد يكون الإغراق السلعة في الخارج لسبب عرضي أو طارئ بأقل من كلفتها أو بسعر منخفض عما هو عليه في الداخل لكي يمكن تصريف الفائض من السلعة التي لا يمكن تصريفه بدون تخفيض الأسعار في مؤقتا ويقصد به بيع الداخل .